أنباء مصرية

ثمّن دور لجنة أجهزة الأمن والاستخبارات الأفريقية «سيسا» في مواجهة مختلف التحديات

السيسي: الإرهاب العابر للحدود يفتّت المجتمعات ويهدم مفاهيم الدولة الوطنية

القاهرة ـ خديجة حمودة

ثمّن الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي دور لجنة أجهزة الأمن والاستخبارات الأفريقية «سيسا» في مواجهة مختلف التحديات التي تشهدها القارة الافريقية، وعلى رأسها الإرهاب العابر للحدود بمختلف اشكاله، والذي يعمل على تفتيت المجتمعات وهدم مفاهيم الدولة الوطنية لصالح ترويج أفكار متطرفة تدعو لكراهية الآخر، وتعرقل كل ما من شأنه دفع الإنسانية إلى الأمام، كما تربك خطي الدول الأفريقية تجاه تحقيق تنميتها ورخائها المستهدف، مما يستدعي تكثيف التنسيق بين كافة الآليات القارية المعنية، ومن بينها «سيسا»، لتجفيف منابع الإرهاب ومحاصرة أنشطته وحماية شعوب القارة من أخطاره.

جاء ذلك خلال الكلمة التي وجهها الرئيس السيسي امس عبر الفيديو كونفرانس لرؤساء لجنة أجهزة الأمن والاستخبارات الأفريقية «سيسا»، وذلك في إطار أعمال الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الـ17 للجنة، التي عقدت بالقاهرة.

وقال المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي ـ في تصريح صحافي ـ إن الرئيس رحب بالوفود المشاركة في مؤتمر لجنة «سيسا»، وتولي مصر رئاستها لمواصلة إسهاماتها في تحقيق التكامل الأمني والتنسيق ورفع القدرات للمساعدة على التغلب على المخاطر الأمنية التي تحيط بالدول الإفريقية.

كما أكد الرئيس السيسي على الدور المحوري للجنة «سيسا» وكافة الأجهزة الأمنية الأفريقية للإسهام بدور فعال في مواجهة أزمة فيروس كورونا، والتي أصبحت تمثل تهديدا متصاعدا على الأمن والاستقرار في كافة الدول الأفريقية، فضلا عن متابعة ورصد باقي التحديات الأمنية التي تفرض نفسها على القارة، ومنها موضوعات الهجرة غير الشرعية والبطالة والأمن السيبراني والجريمة المنظمة، مشددا على أن نجاح منظومة العمل الأمني متعدد الأطراف تحت مظلة «سيسا» سيساعد بشكل مباشر على خدمة أهداف الأمن الإقليمي والدولي، مما يستدعي استمرار الجهد لتطوير أدوات التكامل الأفريقي بشكل يستجيب للتحديات العديدة الناشئة وغير التقليدية.

من جانبهم، وجه الحضور من رؤساء أجهزة الأمن والاستخبارات الأفريقية الشكر للرئيس على رعايته لأعمال مؤتمر «سيسا»، مؤكدين تطلعهم لتعزيز دور اللجنة تحت الرئاسة المصرية كآلية قارية فعالة لدعم التنسيق الاستخباراتي الوثيق بين الدول الأفريقية الشقيقة، فضلا عن مساهمتها في إرساء منظومة متكاملة ومحكمة لمكافحة مختلف التحديات الناشئة التي تضرب القارة من خلال تبادل الخبرات والتجارب، بما يساعد على صون السلم والأمن الإقليميين وتحقيق الآمال المنشودة للشعوب الأفريقية.

الى ذلك، استقبل الرئيس عبدالفتاح السيسي، امس الفريق أول محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي.

الرئيس عبدالفتاح السيسي مستقبلا الفريق أول محمد زكي القائد العام للقوات المسلحة المصرية وزير الدفاع والإنتاج الحربي

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي
h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

الملاذ الآمن

قبل أن أتحدث الى صديقي عبدالحميد حرحش المصرفي اللامع المتخصص في إدارة الاستثمارات بأكبر بنوك كندا كانت الفكرة قد تبلورت في ذهني وهي: لماذا لا تنشئ الدولة من خلال بنوكها الرسمية (الأهلي ـ مصر) مبدئيا، أوعية ادخارية بمميزات خاصة لفئتين محدودتين: 1 ـ كبار السن ممن تخطوا الـ 60 عاما، ولديهم مدخرات نقدية ويبحثون عن «ملاذ آمن» يضعون فيه «شقا العمر» دون خوف من ضياعه أو تراجع القيمة الحقيقية لعوائده، وهؤلاء غالبا ما تكون مصادر أموالهم مكافأة نهاية خدمة في الحكومة والقطاع العام، أو بيع أصل عقاري أو ما شابه.

2 ـ الفئة الثانية العائدون من الخارج، بعد سنوات غربة أسفرت عن فائض نقدي مدخر، هو كل ما يملكونه، وليس لديهم معاش ثابت ويرغبون أيضا في «استثمار آمن»، وهؤلاء يمكن الطلب منهم إثبات تحويل أموالهم من الخارج بشكل شرعي الى البنوك المحلية، وقد بلغت تحويلات المصريين العاملين في الخارج عام 2020 ـ 2021 رقما قياسيا حسب تقرير البنك المركزي بلغ 31,4 مليار دولار أميركي.

أفلا تستحق هاتان الفئتان رعاية خاصة من الدولة ولتكن في شكل وعاء استثماري يمنح لهاتين الفئتين فقط، وبعد وضع كل الاشتراطات للتثبت من استحقاقهما، عائدا «مميزا» ومحددا بنسبة مئوية فوق سعر الفائدة المتعارف عليه والبالغ حاليا بين 9 و9,5٪؟

يقول الخبير المصرفي بأكبر بنوك كندا «رويال بنك أوف كندا»، عبدالحميد حرحش إن هناك دولا عديدة في شمال أوروبا تطبق أنظمة مصرفية بنفس المضمون، وفي كندا التي يبلغ سعر الفائدة العادية فيها على الدولار الكندي نحو 2,5٪ يوجد وعاء استثماري آمن تماما يمنح عائدا بنحو 5٪ (أي ضعف الفائدة على حساب التوفير) مع ضمان وحماية أصل المبلغ المودع.

ويقترح حرحش إضافة فئات أخرى مثل أصحاب الاعمال أو كبار الموظفين في القطاع الخاص بمنحهم إعفاءات ضريبية معينة في حالة التزامهم بالادخار ووضع فوائضهم المالية في هذا الوعاء الاستثماري المضمون، بدلا من أن تجد طريقها الى خارج الأوعية الرسمية.

وإذا تمت «بلورة» هذه الافكار وتنفيذها فإن الحكومة تكون قد ضربت عدة عصافير اقتصادية وسياسية واجتماعية ووطنية بحجر واحد..

لأن هذه الأفكار لو تم تنفيذها ستقضي على ظاهرة النصابين من فئة «المستريح»، وستعيد مليارات الجنيهات الى الاقتصاد الوطني، وستزيد من السيولة لدى بنوكنا الوطنية، ونحقق الأمان والاستقلال المالي لفئة كبيرة من أهلنا كبار السن، ونوفر السيولة للمشاريع الوطنية الضخمة، ونزيد معدل ادخار الافكار ونكبح جماح التضخم بتجفيف السيولة الزائدة، وتنمية الشعور بالوطنية من خلال إحساس المواطن بأنه يملك المشروعات الوطنية مباشرة من طرق وموانئ وغيرها، وأنها تنشأ بأموال مدخراته، وجزء من عائداتها يعود اليه وبالتالي سيحافظ عليها ـ اللهم قد بلغت ـ اللهم فاشهد.

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

أنباء سورية

الحكومة ترفع سعر البنزين للمرة الرابعة إلى 1100 ليرة

عواصم ـ وكالات: رفعت الحكومة السورية سعر ليتر البنزين المستلم عن طريق البطاقة الذكية، للمرة الرابعة خلال العام الحالي، وسط توقعات بأن يترافق مع زيادة جديدة في اسعار السلع والنقل، التي تقفز مع كل زيادة في تعريفات الطاقة والوقود بحجة انه يزيد تكلفة النقل وكافة الأعمال التي تعتمد على البنزين.

وأعلنت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبر صفحاتها على مواقع التواصل «تحديد سعر المبيع للمستهلك من مادة البنزين الممتاز أوكتان 90 المدعوم المستلم على البطاقة الإلكترونية بـ1100 ليرة لليتر الواحد» ارتفاعا من 750 ليرة.

وأرفقت الوزارة منشورها الذي عرضته على صفحتها بعد منتصف ليلة أمس الأول، بصورة عن قرار الزيادة الذي حمل رقم (3598)، ذكرت فيه أن السعر الحالي يتضمن «رسم التجديد السنوي للمركبات العاملة على البنزين والمحددة بمبلغ 29 ليرة لكل ليتر».

وذكرت الوزارة أن القرار دخل حيز التنفيذ ابتداء من صباح أمس.

وبدأت الحكومة السورية برفع أسعار البنزين منذ بداية العام، حيث أعلنت في شهر يناير الماضي رفع سعر البنزين المدعوم إلى 475 ليرة ارتفاعا من 450 ليرة، وفي منتصف شهر مارس تم رفع سعر البنزين العادي المدعوم إلى 750 ليرة وخصص لكل سيارة 100 ليتر شهريا يتم توزيعها كل أسبوع لتجنب الازدحام أمام محطات الوقود.

كما تم رفع سعر البنزين غير المدعوم والذي يعرف بالأوكتان ثلاث مرات خلال العام الحالي آخرها بداية شهر يوليو الماضي ليصل إلى ثلاثة آلاف ليرة (حوالي 1 دولار أميركي) بزيادة 500 ليرة.

وتعاني سورية من أزمة حادة بالمحروقات بعد خروج حقول النفط والغاز في شمال وشرق سورية التي تسيطر عليها قوات سورية الديموقراطية «قسد»، وصعوبة في تأمين النفط خارجيا بسبب العقوبات الأميركية، حيث تعتمد الحكومة السورية بشكل رئيسي على إيران في تأمين المشتقات النفطية.

وسبق أن رفعت «الوزارة» سعر مبيع مادتي المازوت والبنزين أوكتان 90 غير المدعوم، والموزع خارج المخصصات وعبر البطاقة «الذكية» للآليات والمركبات، ليصل سعر ليتر المازوت إلى 1700 ليرة سورية، والبنزين أوكتان 90 إلى 2500 ليرة.

إسرائيل تخطط لزيادة الاستيطان في الجولان المحتل 50٪

وكالات: تعتزم الحكومة الإسرائيلية إنشاء مستوطنات جديدة ومضاعفة أعداد المستوطنين في مرتفعات الجولان السوري المحتل بحلول عام 2025. ويعمل رئيس الوزراء الإسرائيلي، نفتالي بينت، على تسريع إنشاء مجلس تخطيط عمراني جديد غير منتخب يتمتع بصلاحيات واسعة لتسريع البناء وزيادة المستوطنين في مرتفعات الجولان، بحسب ما نقلته صحيفة «هارتس» الإسرائيلية. وأضافت الصحيفة، ان مخطط بينت يدعو إلى إنشاء مستوطنتين جديدتين بالإضافة إلى زيادة عدد المستوطنين في المستوطنات الموجودة. كما يدعو المخطط إلى زيادة عدد المستوطنين في مرتفعات الجولان بنسبة 50٪ بحلول عام 2025 ومضاعفته بحلول نهاية العقد، إذ يبلغ عددهم اليوم نحو 22 ألفا، يتوزعون على 32 مستوطنة صغيرة تحت اسم «مجلس إقليم الجولان»، وترسيخ الوجود اليهودي فيها. وأضافت الصحيفة أن مكتب رئيس الوزراء يسعى إلى إنشاء «لجنة خاصة» للتعامل مع إنشاء المستوطنات الجديدة وإنشاء مناطق صناعية وتجارية وسياحية، لتسريع عملية الموافقة، وستتمتع اللجنة بصلاحيات لجان التخطيط والبناء المحلية والإقليمية، ولكن بشكل غير عادي.

34 إصابة جديدة بالمتحور الجديد في 23 دولة أوروبية.. والنمسا ترفع القيود

بريطانيا تفرض تدابير جديدة لمواجهة «أوميكرون»

عواصم ـ وكالات: أعلن المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض ومكافحتها أمس، تسجيل 34 إصابة بمتحور (أوميكرون) من فيروس كورونا المستجد، في دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة الاقتصادية الاوروبية ليرتفع إجمالي الإصابات إلى 766 حالة.

وذكر المركز في بيان ان هذه الحالات سجلت في 23 دولة اوروبية ومن هذه الدول سلوفاكيا التي رصدت اكثر من اصابة بالمتحور الجديد.

وأكد البيان عدم رصد او تسجيل أي حالة وفاة بين الإصابات بالمتحور الجديد وذلك بعد اكثر من أسبوعين على اعلان اكتشافه في جنوب أفريقيا.

من جهتها، أفادت وكالة الأمن الصحي في المملكة المتحدة بأن حدوث موجة من متحور فيروس كورونا (أوميكرون) بات أمرا «لا مفر منه».

وتحسبا لذلك، أعلنت الحكومة البريطانية أمس تدابير إضافية لمكافحة تفشي المتحور أوميكرون، بينها توسيع حملة إعطاء الجرعات المعززة من اللقاحات المضادة لكوفيد إلى الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم الثلاثين عاما اعتبارا من اليوم.

وبدءا من الغد، سيطلب من الأشخاص المطعمين بالكامل والمخالطين لمصابين بكوفيد-19، إجراء فحوص المستضدات السريعة يوميا وعلى مدى سبعة أيام، فيما سينبغي على الأشخاص غير المطعمين الذين خالطوا مصابين الخضوع لعزل لعشرة أيام، وفق ما أعلنت وزارة الصحة.

وقال وزير الصحة ساجد جاويد في بيان إن «المتحور أوميكرون ينتشر بسرعة في المملكة المتحدة ويتوقع أن يصبح السلالة المهيمنة بحلول منتصف ديسمبر»، موضحا أن هذا الإجراء الجديد مخصص «للحد من التأثير على حياة الناس اليومية مع المساهمة في التخفيف من انتشار أوميكرون».

ودعا جاويد أيضا السكان إلى تلقي اللقاح أو تلقي الجرعة المعززة «في أسرع وقت ممكن».

وتنوي الحكومة اقتراح جرعة ثالثة من اللقاحات لجميع الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 18 عاما في انجلترا بحلول أواخر يناير المقبل، وأعلنت أنه اعتبارا من اليوم سيتمكن الأشخاص الذين تفوق أعمارهم 30 عاما حجز موعد لتلقي الجرعة المعززة.

تضاف هذه الإجراءات إلى التدابير الجديدة التي سبق أن أعلنها رئيس الوزراء بوريس جونسون، وبينها العودة إلى العمل عن بعد وفرض إبراز الشهادة الصحية في بعض الأماكن.

وستطرح هذه الإجراءات لتصويت النواب غدا. ويتوقع أن يتم تبنيها مع تأييد المعارضة العمالية ورغم ريبة قسم من المعسكر المحافظ الذي ينتمي إليه رئيس الحكومة.

لكن كبير خبراء البيت الأبيض أنتوني فاوتشي، أعلن أنه لا يرى حاجة بعد لينكب مصنعو اللقاحات على إنتاج نسخ خاصة بأوميكرون من لقاحاتهم، وقال: «يمكن أن تسير الأمور أفضل مما توقعنا».

وفيما تقول منظمة الصحة العالمية إن ما يقرب من نصف حالات أوميكرون المبلغ عنها على مستوى العالم تقع في القارة السمراء، وتتحمل جنوب إفريقيا العبء الأكبر من تلك الحالات.

وفي السياق، أعلن أطباء من جنوب أفريقيا أن أكثر حالات الإصابة بالمتحور الجديد لم تستدع الاستشفاء في مراكز خاصة، كما كان الأمر عند بداية تفشي متحور دلتا. ونقلت وكالة أسوشيتد برس عن أونبن بيلاي، وهو طبيب من جنوب أفريقيا، تابع العديد من حالات الإصابة بأوميكرون منذ ظهورها قبل نحو 17 يوما، قوله إنه «لم يكن طوال هذه الأيام مضطرا لإرسال أحد إلى المستشفى».

وهذا أحد الأسباب التي جعلته، إلى جانب الأطباء والخبراء الطبيين الآخرين في جنوب أفريقيا، «يؤكد» أن أوميكرون ربما ليس بقوة دلتا.

وقال بيلاي عن مرضاه «إنهم قادرون على إدارة المرض في المنزل «مؤكدا أن معظمهم تعافى خلال فترة العزل التي استمرت 10 إلى 14 يوما».

في الاثناء، انتهت امس في النمسا فترة الإغلاق العام في البلاد بسبب أزمة وباء كورونا، والتي استمرت ثلاثة أسابيع.

وقال فولفغانغ موكشتاين وزير الصحة النمساوي ـ امس إن الذين تلقوا اللقاح والذين تعافوا من الفيروس سوف تكون حياتهم اليومية أكثر استرخاء، حيث انتهى الإغلاق العام ويسمح للمطاعم وتجار التجزئة بإعادة فتح أبوابهم.

وأضاف موكشتاين أن ولايات فورارلبرغ وتيرول وبورغنلاند مفتوحة بالكامل حاليا، ولكن في ڤيينا يجب انتظار أسبوع آخر لفتح المطاعم وأماكن الترفيه، بينما لاتزال قيود خروج الأشخاص غير المطعمين سارية في جميع أنحاء البلاد.

بريطانيون يصطفون لتلقي التطعيم ضد كورونا في مركز سانت توماس في لندن (رويترز)

المجموعة حذّرت موسكو من العدوان.. والكرملين: هناك «شيطنة» لتحركاتنا

«G7» لروسيا: التزموا الشفافية تجاه أوكرانيا وبوتين يريد لقاء بايدن «وجهاً لوجه»

مندوبو الدول الأعضاء في مجموعة السبع الكبار في ختام اجتماعهم ببريطانيا امس (رويترز)

عواصم ـ وكالات: وجهت مجموعة السبع الكبار (G7) في ختام اجتماع وزراء خارجيتها الذي عقد بمدينة ليڤربول البريطانية أمس، تحذيرا شديد اللهجة إلى روسيا في حال إقدامها على أي اجتياح لأوكرانيا، مؤكدة أن موسكو ستواجه «عواقب وخيمة» وستتكبد «ثمنا باهظا» إذا قامت بمثل هذه الخطوة.

وأكد مندوبو الدول الأعضاء في مجموعة السبع خلال اجتماعها أنهم مجمعون على إدانة الحشد العسكري الروسي قرب أوكرانيا، داعين موسكو إلى التهدئة.

وشددت المجموعة في البيان الختامي للاجتماع الوزاري أنه «يجب ألا يكون لدى روسيا أي شك في أن أي عدوان عسكري على أوكرانيا سيكون ثمنه باهظا وعواقبه وخيمة».

وأضاف البيان «نعيد تأكيد التزامنا الراسخ بسيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها وكذلك حق أي دولة ذات سيادة في تقرير مستقبلها».

وتابع «نجدد تأكيد دعمنا لجهود فرنسا وألمانيا في إطار صيغة نورماندي لتحقيق التنفيذ الكامل لاتفاقيات مينسك من أجل حل النزاع في شرق أوكرانيا».

ودعا البيان الختامي روسيا «للتهدئة واتباع القنوات الديبلوماسية والتمسك بالالتزامات الدولية بخصوص شفافية الأنشطة العسكرية».

وفي السياق، نقلت وكالة «بلومبيرغ»، عن مسؤول حكومي أميركي رفيع في وزارة الخارجية قوله إن «الإجراءات ضد موسكو ستتخذ فورا عند الحاجة، وذلك بالرغم من أن الإدارة الأميركية لم تعلن علنا الخسائر التي ستتكبدها روسيا».

في المقابل، قالت الرئاسة الروسية «الكرملين» أمس إن الرئيس فلاديمير بوتين أبلغ نظيره الأميركي جو بايدن خلال الاجتماع الافتراضي عبر الفيدو الذي تم بينهما في السابع من ديسمبر الجاري، أن القوات الروسية موجودة على اراض روسية ولا تمثل تهديدا وأنه يتم «شيطنة» نقل موسكو للقوات في أنحاء أراضيها. وقال ديمتري بيسكوف المتحدث باسم الكرملين إن هناك فروقا خطيرة للغاية في المفاهيم بين روسيا والولايات المتحدة بخصوص «الخطوط الحمراء» لدى موسكو، مبينا أن «التوترات الراهنة على الحدود مع اوكرانيا وما إلى ذلك تنشأ لزيادة شيطنة روسيا وتصويرها كمعتد محتمل».

وأوضح الكرملين أن بوتين وبايدن اتفقا خلال اللقاء على عقد مزيد من المحادثات التي تركز على العلاقات بين الشرق والغرب التي انحدرت إلى أدنى مستوى لها منذ انتهاء الحرب الباردة والمتوترة حاليا جراء حشد القوات الروسية قرب أوكرانيا، لافتا إلى أن الرئيس الروسي يرغب في لقاء نظيره الاميركي وجها لوجه.